



نخيل نيوز | متابعة

صرّح النائب هادي السلامي بأن المحكمة الاتحادية العليا قبلت الشكوى المقدمة منه ضد رئيس مجلس النواب لامتناعه عن أداء مسؤولياته الدستورية في تبليغ رئيس مجلس الوزراء السوداني بموعد جلسة استجوابه، وذلك على خلفية عدم إرسال جداول الموازنة العامة الاتحادية.

وأضاف السلامي، أن المحكمة حددت يوم 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2025 موعداً للمرافعة، مؤكداً أن هذه الخطوة تأتي في إطار ترسيخ مبدأ المساءلة الدستورية واحترام عمل السلطات وفق أحكام الدستور.

واختتم النائب تصريحه بالقول، قضاؤنا فخرنا، والنيابة وتمثيل الشعب أمانة ومسؤولية، قوامها التقييم والتقويم لأعمال السلطة التنفيذية.

- رقم الدعوى: 180/اتحادية/2025
- موعد الدعوى: 2025-11-17
- المدعي: هادي حسن مريهج السلامي / عضو مجلس النواب.
- المدعى عليه: رئيس مجلس النواب / إضافة لوظيفته.
- موضوع الدعوى: طلب الحكم بعدم صحة امتناع المدعى عليه عن تبليغ المستجوب (رئيس مجلس الوزراء / إضافة لوظيفته).
- حالة الدعوى: الجلسة الاولى
- نتيجة الدعوى :
- رابط القرار :

[www.palms-news.com](http://www.palms-news.com)

